



24/يونيو/2014

مسودة

للنشر الفوري

للتواصل: اتلانطا/ ديانا كونجيليو +1 404-420-5124

مركز كارتر يبحث على الحوار الوطني، واحترام العملية الديمقراطية

مع استمرار هيمنة العنف وعدم الاستقرار على المشهد السياسي في ليبيا، يبحث مركز كارتر جميع الأطراف المعنية على وقف أعمال العنف، والانخراط في حوار شامل، وتجديد الالتزام بالعملية الديمقراطية.

"لقد أعرب الشعب الليبي عن رغبته بالحصول على حكومة تمثيلية ديمقراطية، لكن البلاد تكافح للتغلب على تركبة أكثر من أربعة عقود من الديكتاتورية"، وفقاً لتصريح الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. "أنا قلقٌ للغاية من أن حوادث التصعيد-بهدف-الكسب قد تغطي على الديمقراطية الوليدة في ليبيا وتتسبب بتدهور الوضع السياسي بشكلٍ يتعذر إصلاحه، وهناك حاجة ماسة إلى عقد حوارٍ وطني لتعزيز شرعية المؤسسات السياسية للبلاد والمصالح الوطنية المشتركة"

إن القرار الذي اتخذته مؤخراً المؤتمر الوطني العام بالالتزام بقرار المحكمة العليا حول وجوب تخلي رئيس الوزراء المكلف أحمد معيتيق عن منصبه هو تعبيرٌ مرحب به عن احترام سيادة القانون. . تظهر هذه الخطوة بوضوح قدرة بعض المؤسسات القضائية في البلاد على كسب الدعم المرجو و على الآخرين الآن مبادلة هذه المبادرة بالمثل.

وينبغي على شركاء ليبيا الدوليين السعي إلى عقد مفاوضات شاملة تجمع كل الفصائل لحل القضايا العالقة للمرحلة الانتقالية، ولجهود الأمم المتحدة لإشراك تشكيلة واسعة من الجماعات والأفراد الليبيين في حوارٍ وطني أهمية خاصة. كما ينبغي إيلاء اهتمامٍ خاص لمخاوف المكونات الثقافية الليبية والجماعات المهمشة تاريخياً في الشرق والجنوب.

في ليبيا كما في أماكن أخرى، لا تزال الانتخابات بمثابة حجر الزاوية في العملية الديمقراطية. وتتطلب الانتخابات ذات المصادقية وقتاً، وإعدادات كافية، وشفافية، وشمولاً. ولقد برهنت مفوضية الانتخابات مراراً و تكراراً على قدرتها العالية على إدارة العملية الانتخابية في البلاد. إلا أن انعدام الأمن الحالي الذي يسود في مناطق كثيرة من البلاد يُعيق العملية الانتخابية. ينبغي لعملية انتخابية ذات مصداقية أن تتيح للمرشحين فرصة الوصول إلى الناخبين بشكل فعال. كما ينبغي أن تسمح للناخبين بالتعرف على المرشحين. وبينما يتم الإعداد للانتخابات، يجب على القادة السياسيين العمل على معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية من خلال الحوار الشامل والتسوية والشروع بعملية وضع دستورٍ وطني حيوي.